مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الابعاد الاستراتيجية للدور التركي في خارطة توازنات القوى الدولية والاقليمية
اسم الكاتب: أ.م.د. يسرى مهدي صالح
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/344
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 07:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الابعاد الاستراتيجية للدور التركي في خارطة توازنات القوى الدولية والاقليمية

ا.م.د.يسرى مهدي صالح(*)

المخلص :

يتطلب البحث في طبيعة الموقف التركي وما الذي تسعى تركيا الى تحقيقه على الصعد الدولي –الاقليمي والصعيد العراقي تحديداً .الوقوف على مقومات الدور والركائز التي تستند اليها تركيا للممارسة الدور الذي ترسمه لنفسها وهل إن هذا الدور يرتقي الى مستوى النضج والتخطيط الاستراتيجي. ام ان هذا الدور الخارجي يعبر عن سياسة خارجية ولم يرتقي بعد الى مستوى النضج الذي يصل الى مرحلة الاستراتيجية؟ تمثل الاجابة على هذا التساؤل جوهر البحث في الدور التركي .لان الاجابة عليه تتطلب ادراك المقومات والركائز التي تضمن لتركيا الاستمرار والبقاء .لان الاستمرارية ركن اساس من اركان الاستراتيجية حيث ان استمرارية الدور وتفاعله مع الحدث والقدرة على توظيف بدائل متعددة هي ما تؤهل الدولة ان توصف سياسيتها الخارجية بانها تطورت الى استراتيجية. للاجابة على هذا التساؤل نحتاج الى البحث في مقومات وركائز تضمن لها الصمود والبقاء

مقدمة

يتطلب البحث في طبيعة الموقف التركي وما الذي تسعى تركيا الى تحقيقه على الصعد الدولي –الاقليمي و الصعيد العراقي تحديداً. الوقوف على مقومات الدور والركائز التي تستند اليها تركيا للممارسة الدور الذي ترسمه لنفسها وهل إن هذا الدور يرتقي الى مستوى النضج والتخطيط الاستراتيجي. ام ان هذا الدور الخارجي يعبر عن سياسة خارجية ولم يرتقي بعد الى مستوى النضج الذي يصل الى مرحلة الاستراتيجية؟ تمثل

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

الاجابة على هذا التساؤل جوهر البحث في الدور التركي .لان الاجابة عليه تتطلب ادراك المقومات والركائز التي تضمن لتركيا الاستمرار والبقاء .لان الاستمرارية ركن اساس من اركان الاستراتيجية حيث ان استمرارية الدور وتفاعله مع الحدث والقدرة على توظيف بدائل متعددة هي ما تؤهل الدولة ان توصف سياسيتها الخارجية بانها تطورت الى استراتيجية. للاجابة على هذا التساؤل نحتاج الى البحث في مقومات وركائز تضمن لهما الصمود والبقاء. هناك مقاربة دائما ما يلجأ لها الاستاذ اسماعيل صبري مقلد وهي معرفة الدور التركي عبر اجراء مقاربة مع الدور الايراني الذي يرى فيه دوراً له مقوماته وركائزه العميقة التي ستبقي عليه لفترة طويلة قادمة .لذا هو الدور الاقليمي الاكثراً تأثيرا والأكثر امتدادا من بين كل تلك الأدوار علي الاطلاق ، فعندما يتغير أردوغان في تركيا ، سواء ياسقاطه أو اغتياله ،فسوف يتغير كل شيئ معه،اذ يرى في الاستراتيجية القدرة على الثبات في مسك الادوار فالايرانيون عندما يمسكون بشيئ يكون من الصعب عليهم أن يتركوه يفلت منهم ، لان الدولة محكومة بأستراتيجية الدولة الى دولة كبرى .اما تركيا فهذا ما يجيب عنه البحث؟ عبر دراسة الدور التركي بمستوياته الاقليمية والدولية ، لكن قبل البحث نحتاج الى معرفة التطورات السياسية الداخلية في تركيا وكيف اثرت في الدور الذي تمارسه تركيا..

اولاً: التطور السياسي التركي الداخلي وابعاد الدور

عبر دراسة وتحليل ادوار الدول بمستوياتها المختلفة في الهرمية الدولية نلاحظ معلومة دائما ما تقترن بالدولة وهي ان الدول تتحرك عبر صناع قرراها ،غير ان الفرق ان صناع القرار في الدول المتقدمة مؤسسات وفي الدول المتوسطة احزاب قابضة على السلطة وفي الاقل تطوراً شخوص محددين. ووفق التصنيف الدولي لتركيا نراها ضمن الدول المتوسطة. فأذا اردنا دراسة دورها الدولي نحتاج الى نفهم العقلية السياسية للحزب الحاكم. وماهي نظرة هذا الحزب للدولة خاصة اذا كان مثل حزب العدالة والتنمية الذي نجح عبر تاريخ تركيا الديمقراطي ولاول مرة ان يحوز الاغلبية البرلمانية. وهنا يتوضح لنا رؤية هذا الحزب ولو بشكل جزئي للدولة التركية التي ولد من تنميتها السياسية.تأتي

الاجابة عن هذا السؤال عبر دراسة الحقبة التأريخية التي اسهمت في تكوين حزب العدالة والتنمية وهي حقبة الثمانينات من القرن الماضي فقد شهدت تحولات جذريه في احلال الثقافة الاسلامية تدريجيا في البلاد ، فبعد الأنقلاب العسكري عام ١٩٨٠، تم اضفاء الصفة الرسميه على مكانة الدين في المجتمع ، وفي الوقت ذاته تعزيز المبادئ الكماليه .[١] وقد تبدو هذه المعادله متناقضة بعض الشيء، الا ان السبب المنطقي يعود الى ان العلمانيين شعروا بالخطر وخشيتهم من الموجه الشيوعية والمد اليساري الذي اخذ يستشري في صفوف الشباب والأقليات غير التركيه . فرأت النخبه العلمانيه ، بأن العلمانيه لاتستطيع الوقوف بوجه المد الشيوعي ، وبحثت النخبهالحاكمه كثيرا في كيفية مواجهة اليسار المنطلق بقوة في تركيا فوجدت في الأسلام ضالتها ، لأنه يعيش في ضمير الأمه التركيه وله في التأثير الروحي والنفسي بين الأتراك ، لذا نجحت البراغماتيه النخبويه العلمانيه في تركيا في اتخاذ الأسلام كمصد لمواجهة المد الشيوعي.

اي ان البراغماتية النخبوية هي الركن الاول في تكوين حزب العدالة والتنمية، اما الركن الثاني التأسيس لقاعدة شعبية وهذا قد تحقق عبر المدارس الدينية التي ارتفعت نسبة المتعلمين فيها بنسبه ٦٥ % بين (١٩٨٠-١٩٨٥) ، كذلك ازداد عدد الفتيات في مدارس الأئمة والخطباء من ٩% الى ٢٦% عام ١٩٨٤.[٢]واخذت هذه النسبة تتصاعد مع ازدياد الفرصة التي تقدمها هذه المدارس منها ما يتعلق بالتدريب ومنها ما يتعلق بالعمل. وهذا ما تحقق عبر الركن الرابع فهذه المدارس هي نواة لمؤسسات اقتصادية شكلت بداية تكوين الموارد الاقتصادية لهذا التشكيل السياسي الذي اخذ طابعا اسلاميا.

اما الركن الرابع فهو تحديد العلاقه بين الثقافة والدين. بأن الدين هو جوهر الثقافه بينما الثقافة هي شكل من الدين هذه النظرة ترجمة عمليا من خلال مؤسسة الثقافه التركيه بالمكونين الأسيوي (ثقافة السهوب) والتي جاءت بها الشعوب التركيه (من اسيا الوسطى) والمكون الأسلامي للثقافه التركيه.[٣]

لقد اعتمد هذا التيار السياسي على فكرة اساس مفادها: إن المجتمع التركي هو ضحية السيطره الثقافيه للغرب والتي عملت على تدمير الثقافه الوطنيه ، وازاء ذلك كان لابد من اعادة تملك هذه الثقافه واعادة الحياة اليها عبر تخطيط ثقافي، وهذا ماعبر عنه البروفسور "ألهانتيكيلي" والذي يرى ان الأمه التركيه ستتوصل الى وحده حقيقيه ان اعتمدت "الثقافة الوطنيه" لأنها عنصر موحد للأفراد والمجتمع ،لأنها تنبع من ثقافه متجذره من اسيا الوسطى للشعوب التركيه والدين الأسلامي الذي سادت به الأمه التركيه وبلغت اوج عظمتها زمن الدوله العثمانية. فالثقافة الوطنية لا تتغير ولكن يمكن اثراؤها ،شرط ان يبقى جوهرها دون تغيير . وهذا رد على تشويه الثقافه الوطنيه التركيه من خلال اعتماد الثقافه الغربية. بمعنى انالتيار السياسي الذي انبثق منه حزب العدالة والتنمية كان وليد حاجة دوليةافرزتهاالاستقطابات الدولية بين الرأسمالية والاشتراكية. لذا من الضروري ان يعيد ترتيب الداخل لتلبية هذه الحاجة الدولية التي من اجلها سمح النظام العلماني بتشكيل تيار سياسي اسلاموي. والمعروف ان النخبة الكمالية قد حرصت على احداث قطيعة كاملة مع الماضي العثماني واضعاف علاقة تركيا بماضيها الاسلامي، غير انه كما اسلفنا مخاوف تركيا من التمدد اليسار الذي حمله العدو التقليدي لتركيا وهو روسيا القيصرية او السوفيتية او الاتحادية، لذا اظطرت لفتح المجال امام التيار الاسلامي والانتباه للبنية الأجتماعية التي اغفلتها وانشغلت بالجوانب الفوقية . الامر الذي حمل معه اثار الضعف الملازمة لتركيا .ففي بلد يبلغ سكان المدن فيه ما بنسبة ٧٥% من عدد سكانه البالغ "٧١"مليون نسمة حسب احصاء ٢٠٠٨ وبمعدل نمو سكاني ٢,٥% ، وهجر متفاقمة من الريف الى المدينة بلغت ٤,٢%.وهذه الهجرة نقلت معها التدين الشعبي والضعف الاقتصادي[٤]، الذي استوعبه التيار الاسلاموي الجديد ليعيد تشكيل الهوية السياسية لمدينة اسطنبول التي اصبحت القاعدة الشعبية للاحزاب الاسلامية على مدى عقود من الزمن . وفي هذا وضع وجدت القطاعات المهمشة في التيار الاسلاموي ضالتها في الخلاص من وضع التهميش والاقصاء الذي عانت منه على امتداد عقود.ومن خلال التوجهات الاسلامية للحد من

غلواء العلمانية المفرطة ادى ذلك في النهاية الى رسم خارطة النفوذ السياسي لدى القوى الشعبية.

وكان على الكمالية تكوين قواعد اجتماعية على مستوى البنى الدينية وواقع الحال ان الاصلاحات الكمالية الفوقية اسفرت في نهاية المطاف عن تعزيز تيار المؤسسة الدينية الرسمية والتيارات الاسلاموية الشعبية او الصوفية.

ان اتساع القاعدة الشعبية والسياسية في تركيا بفضل التأثر بترجمات سيد قطب ، وابو الاعلى المودودي ، حسن البنا ، علي شريعتي وكذلك تاثير الثورة الاسلامية في ايران والاطلاع على مؤلفات عدد من العلماء والمفكرين الايرانيين كمطهري و بهشتي، لاتعني فشل مشروع التحديث التركي كما لا تعني التحول الى الاسلام الراديكالي، وانما تقترن بأدراك الكمالية لاهمية هذه التيارات وكيفية توظيفها لتصنع تيار اسلاموي بحلة تركيا وهذا بعد دولي اخر اسهم بتشكيل التيار الاسلاموي. ايان اصل التكوين سياسي وليس ديني وسياسي مقترن بهدف هو المحافظة على المكانة الدولية لتركيا ودفعها الى تسلسل اقرب الى القمة في الهرمية الدولية. هذين المتغيرين اسهما في عام ١٩٩٠ ولادة فئة جديدة من رجال السياسة والمقاولين الاقتصاديين والمهندسين الاسلاميين الذين يجمعون بين العقلانية التقنية والاخلاقية الاسلامية . فالعقلانيون الجدد في تركيا حققوا تألقا جديدا بين القيم الليبرالية لاقتصاد السوق وروح الاسلام التركي. من خلال سياسات حزب الرفاه الذي تزعمه المخضرم الاسلامي نجم الدين اربكان بحيث اصبحت الهوية الاسلامية مصدر تمايز اجتماعي واعادة بناء لصورة الذات ، فيما تولى الدين ملء الفراغ المتاتي من التفاوت الناتج من الاقتصاد الليبرالي ، وتامين مضلة اجتماعية توازن التفتت السياسي .[٥]وفي هذا الخضم والصراع بين العسكر ومجلس الامن القومي التركي ولد حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه رجب طيب اردوغان والذي يمثل جيل الشباب. هذا الحزب يمثل رؤية جديدة للأسلام السياسي في تركيا تختلف عن رؤية التيار التقليدي بزعامه اربكان ، وقد اطلق على هذا التيار بالعثمانية الجديدة. والملفت للنظر ان حزب العداله والتنميه يضم في صفوفه

اسلاميين وغير اسلاميين، حيث كان المؤسسون له ممن حققوا انجازات كبيره في حياتهم السياسيه والمهنية من قبل، او ممن تبوأوا اعلى المناصب داخل المجتمع او ايضا ممن لهم مكانة مرموقة في شتى مجالات الحياة المدنية، تجارية وصناعية وثقافية. وهذا ما ممكن حزب العدالة والتنمية من كسب تأييد اتحاد الغرف التجارية والبورصات التركية والتوساد منع*Tusiad* وهو اكبر تجمع لرجال الأعمال العلمانيين في موجهة تدخل الجيش ، ولأول مرة ، والسبب يعود الى حالة الأنتعاش الأقتصادي والتنمية الى اكثر من ثلاث مرات ، الأمر الذي جعلهم يقفون الى جانب اردوغان في مواجهة الجيش.(٦)

لقد فرضت الحركة الاسلامية وجودها تدريجيا في المعادلة السياسية التركية . ولعلنا لانجافي الحقيقة في الاشارة الى ان نجاح التيار الأسلامي يعود الى الديمقراطية التركية، وبناء دولة القانون، التي تميزت بوجود قواعد قانونية صارمه: ادت الى وجود آليات مؤسسيه او"مصفاة" للتفاعل الديمقراطي بين الجانب العلماني والأسلامي، تعتمد نظام تعددي قادر على تهذيب الأيديولوجيا من لغة مطلقات الى منظومة من القيم والافكار وتساعدهم على فهم الواقع وصياغة برنامجهم السياسي. كما ان تشجيع العسكر والحكومة في عهد الرئيس التركي "رتركتاوزال" للأسلام بوصفه دينا بمعناه (العلماني) كان جزءا من استراتيجية الحكومه لتحقيق اطار ثقافي متماسك للهوية الوطنية ،والولاء للدولة، للوقوف بوجه المد اليساري والاسلام الثوري. وضمن المسعى نفسه أقدم العسكر الى طرد الف استاذ جامعي من ذوي الأتجاه اليساري وفي الوقت ذاته ازداد عدد طلاب مدارس الأئمة والخطباء الى حوالي خمسمائه الف طالب.

وكان هناك عاملان ضاغطان على الحكومة التركية:(٧)

اولهما الوضع الأقتصادي الصعب، حيث استمرت تركيا تحت ضغط الأزمهالأقتصادية منذ عام ٢٠٠١ والذي لم تشهد له مثيلا منذ الحرب العالمية الثانية، على الرغم من الجهود التي بذلها وزير الأقتصاد "كمال درويش"، لمعالجة الأزمة تدريجيا، الا ان الوضع بقى مترديا لوجود مافيات المضاربات وغسيل الأموال فضلا عن الفساد المالي.

اما العامل الثاني فهو الحرب الأمريكية ضد العراق ، حيث وعدت امريكا تركيا بجزء من المكاسب، ان وقفت مع التحالف ضد العراق ، واستخدمت امريكا في تركيا "كمال درويش" في تهيئة الأوضاع، واجراء انتخابات مبكرة للتخلص من ائتلاف اليسار الضعيف، والتخلص من حالة الأرباك التي تعيشها البلاد. ومما يلاحظ ايضا ان اسلاميي تركيا الأصلاحيين قد تغيروا كثيرا، بعد ان ودعوا الجناح التقليدي في الحركة الاسلاميه التركيه، حيث تصالحوا مع القومية والعلمانية، فيما اقيمت سياستهم الجديدة على الحضور الدائم والاستباقي في احتواء الأزمات ،بينما لاتزال القوى العلمانية المتشددة وعلى رأسها الجيش هي اقل قدرة على مراجعة الذات، بل ان هذه العلمانية قد حولت العلمانية في تركيا الى شكل من الاصولية الراسخه. التي يصعب زحزحتها قليلا الا في حالة الأشتباك مع شروط الانضمام للاتحاد الاوربي فقط. ويبدو ان محاولات حزب العدالة والتنمية ، لفصل السلطة الدينية عن السياسية وتحويلها الى مؤسسة مستقلة، والتغاضي عن مسالة الحجاب، والتاكيد على ضرورة دخول تركيا الى الاتحاد الاوربي، وغيرها لم تجد نفعا في الاعتراف به (بانه حزب ديمقراطي محافظ). فيرى كثير من العلمانيين في تركيا ان حزب العدالة والتنمية له (اجندة سرية) كحزب اسلامي، ويخفي هذه الاجندة التي يريد تنفيذها خطوة خطو ة، الا ان تلك الشكوك لايمكن اخذها على محمل الجد، ويمكن توصيف الحزب بانه يحمل توليفة ايديولوجية تتمثل في الاسلام الروحي والعلمانية السياسية .ويحرص زعيم الحزب رجب طيب اردوغان على ابعاد تسمية حزبه بالاسلامي، لان الحزب الاسلامي – بحسب اعتقاده – في دولة غالبيتها مسلمة يكون قوة انقسام ، في المجتمع بينما الدين هو قوة توحيد .[٨]ان الانجازات السياسية والاقتصادية التي حققها حزب العدالة والتنمية كضمانة للانضمام للاتحاد الاوربي لا يخلو من فائدة ، فزعيم الحزب رجب طيب اردوغان رئيس الجمهورية الحالي: يرى ان المجهود الذي يبذل في سبيل الانضمام الى الاتحاد الاوربي لا يتعلق ب (نعم او لا) الاوربية بل بمقدار ما يحرر تركيا من قبضة المؤسسة العسكرية، فيما يهيئ المناخ بجد لاحتمال فتح مجال واسع للمجتمع المدني التركي في التعبير عن

نفسه . ويعد هذا الطريق هو الرهان الاكبر لاردوغان بان يرى تركيا قوة اقتصادية واستراتيجية في المنطقة والهدف غير المنظور له بالنسبة الى الدخول في المحفل الاوربي. من هذه الرؤية رسمت تركيا اهدافها الخارجية فهي تحاول ان يكون البعد الدولي لدورها في اطار المقبولية الاوربية. وتركيا في هذا الجانب تعتمد على عناصر قوة اساس تستمد من العناصر الاتية:

١– الجغرافية السياسية تلعب المكانة الجغرافية التركية دوراً مهماً في سياستها الخارجية وهذا يرجع إلى تواجدها في منطقة حيوية ومهمة، كما تحدها المياه من ثلاث جهات، البحر الاسود في الشمال وبحر ايجة في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما إنها تسيطر على ممرين مائيين مهمين، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا

فالبعد الجغرافي السياسي هو أحد الابعاد الثابتة في سياسة تركيا الخارجية والتي تسعى عن طريقه حماية أمنها القومي الذي يعد أحد أهم أهدافها الخارجية. وهكذا يظهر بوضوح تأثير الجغرافية السياسية في ممارسة دورها الخارجي وما تضعه لنفسها من اهداف.([٩])

٢– العامل الديمغرافي

أما فيما يتعلق بالعامل الديمغرافي، فتمثل تركيا بنية أثنية متنوعة شبيهة بالكثير من الدول الأخرى في المنطقة مثل العراق وإيران، فنجد إن (٩٩%) من سكان تركيا مسلمون، و(١%) ديانات أخرى يهودية ومسيحية. وتتوزع الاقليات في تركيا وبحسب (جراهام فولر) (فهناك مجتمع كبير من الشيعة (العلوية)(*)،له حسه القوي الخاص بالهوية الطائفية) الذين يشكلون ثلث السكان فضلاً عن ذلك يوجد في تركيا قوميات واعراق عدةمنها: يشكل الاتراك أكبر تشكيلة عرقية للسكان (حوالي٧٠–٨٠%)،الأكراد (٢٠%)، الزازيون (٢–٣%)،العرب (٢%)،الشركس (٠,٥%)، الجورجيون (٠,٥%)، فضلاً عن وجود اقليات أخرى لا تشكل نسبة كبيرة في تركيا(٢%) .([١٠]) وإن بعض تلك الاقليات تشكل تهديداً للأمن القومي التركي، إذ

تمثل الأقلية الكردية تهديداً للأمن والتوازن داخل المجتمع التركي، ووحدة الأراضي التركية، وتعد واحدة من أكثر المشكلات الداخلية ضغطاً على الحكومات التركية، ولاسيما إن تركيا تعاني منذ اب ١٩٨٠، من الحركة الكردية المسلحة في مناطقهم الجنوبية الشرقية ذات الاكثرية الكردية التي تشهد العمليات العسكرية من حزب العمال الكردستاني وهنا يبرز تحدي للحكومة وهي كيف ستحولهم الى طاقة ايجابية لرفد القدرة التركية .حيث يسعى حزب العدالة والتنمية الى دمجهم اقتصاديا في المجتمع التركي وتحقيق معادلة تتمثل بالولاء قبل الانتماء ايان يوالي الكراد مصالحهم الاقتصادي ومن ثم يوالون الدولة التي تقدم لهم هذه المصالح ليشعروا بأنتمائهم.

٣–فاعلية الرئيس

امتازت هذه الفاعلية بالتوجه الذي حمله رجب طيب أردوغان والذي اشرنا اليه الجمع بين التوجهين العلماني والاسلامي، عبر تقديم نموذج بارغماتي حقق اهم الانجازات الاقتصادي وهو ما سنشير اليه ،وذلك نابع من ادراك إن مصالح تركيا القومية تتمثل في التوجه نحو العالمين الإسلامي والغرب. وعليه ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢، بزعامة رجب طيب أردوغان فإن توجه الحكومة لم يكن توجهاً اسلامياً، بل يسعى إلى استعادة تركيا لدورها في العالم الإسلامي، والنظر إلى العالم الإسلامي على إنه لا يشكل مصدر خطر سياسي وثقافي على العلمانية التركية، بل يعد مكملاً مهماً للشركاء الغربيين والاطلسيين .فتركيا غير مستعدة لاعادة تجربة الحرب العالمية الاولى ونتائجها التي عدت كارثية عليها وتسببت في خسارتها للمشرق العربي. وهذا ما يذهب اليه حزب العدالة والتنمية الذي يرى عبر رئيسه اردوغانبإن الواقع القائم يتطلب توسيع نطاق التكييف والتوافق بين العالمين الإسلامي والغربي، ويعزز اعتقاده ذلك بإن العلمانية الصلبة التي تبنتها الجمهورية التركية في عهد أتاتورك لم يقدر لها النجاح، وكذلك تجربة أربكان لم يقدر لها الاستمرار وأسهمت سياسية أردوغان[١١]، في بناء علاقات مع العالم العربي والإسلامي، ودول الجوار الاقليمية، ولاسيما إيران التي وقعت معها اتفاقيات اقتصادية والتي جسدت المصالح المشتركة بينهما.[١٢]

٤– قدرات الدولة الاقتصادية

يعتمد الاقتصاد التركي علي قطاع خاص قوي، سريع النمو، غير إن الدولة لا تزال تؤدي دوراً مهماً في مختلف القطاعات الاقتصادية وإنشطة الحياة الاقتصادية، اذ تشكل التكاليف النفطية عبئاً ثقيلاً على الخزينة التركية والنفط يفي بأكثر من ٤٠% من متطلبات تركيا، ويأتي ٩٠% من هذا النفط من الشرق الأوسط: المملكة العربية السعودية وإيران والعراق وسوريا وروسيا، فضلاً عن حاجة تركيا للغاز الطبيعي كمصدر للطاقة وقد وقعت تركيا في عام ١٩٩٦، اتفاقية مع إيران، بقيمة مليار دولار، لتزويد تركيا بكميات كبيرة من الغاز الطبيعي لمدة ثلاث وعشرين عام.وهذه الدول التي تزود تركيا بالطاقة النفطية والغازية تمثل موضع اهتمام وتركيز من اي سلوك تركي خارجي كما تميز الوضع الاقتصادي في تركيا، خلال السنوات الاخيرة بتذبذب معدلات النمو، والخلل الشديد في التوازن، ولاسيما في عام ٢٠٠١، إذ إن ارتفاع نسبة البطالة إلى ١١,٨% وتدهور سعر صرف الليرة، وتفاقمت المديونية بصورة ملحوظة، فقد بلغ الدين الداخلي قرابة ٧٦ مليار دولار، والدين الخارجي ١١٧ مليار وانخفاض أجمالي الناتج القومي ٩,٤%، وبلغ العجز في الموازنة نسبة ٩%، أي بمقدار ٢٢,٩ مليار، وأصبحت المديونية العامة تفوق بكثير اجمالي الناتج القومي، وبعد عام ٢٠٠٢، انخفضت معدلات التضخم إلى ٧٠%، وارتفاع معدل النمو إلى ٥,٩% عام ٢٠٠٣، وتوفير ١,٢٠٠,٠٠٠، فرصة عمل جديدة، وفي عام ٢٠٠٤، تراجع نسبة التضخم إلى ٣٠%، وأصبح ١٠% في عام٢٠٠٦.في حين بعد صعود حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٣ نجح بتحقيق معدلا نمو جيدة للاقتصاد التركي حيث نجح في ايار عام ٢٠١٣، بتصفير المديونية، بعد إن كانت ١٣٤ مليار دولار عام ٢٠٠٢ ولا تقتصر التأثيرات السياسية التي اتبعتها تركيا من أجل تفعيل النجاح الاقتصادي على الداخل التركي فقط، بل تتعداه إلى اطارها الاقليمي والدولي، وهو الذي يسمح لها بلعب أدوار اقليمية كبيرة، إذ حققت تركيا عام ٢٠٠٦ المركز الثامن عشر للدول الأعلى نموا في العالم، من حيث الناتج المحلي الاجمالي، وفي عام ٢٠٠٧،[١٣]

وتقدمت تركيا مركزاً لتحتل المركز ١٧ بناتج اجمالي يساوي حوالي ٤١٤ مليار دولار، بعد إن كانت تحتل المركز ٢٦ في عام ٢٠٠٢ .

٥- القدرات العسكرية

يصنف الجيش التركي على انه ثامن أكبر جيش في العالم من ناحية عدد قواتها المسلحة كذلك نوعيتها، وهذا يجعلها على جانب كبير من الاهمية من ناحية التأثيرات المتوقعة لاستخدم هذه القوات كما يشمل الجيش التركي والبالغ تعداده (٥١٥٠٠٠) ثاني أكبر قوة دائمة في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة، ا ، وهي تأتي ثاني بلد بعد (إسرائيل) في الشرق الأوسط بالانفاق العسكري مقارنة بالناتج القومي الاجمالي.[١٤]

ثانياً: الدور الدولي

استكمالاً للبحث في مقومات وابعاد الدور التركي بمستوياته الثلاثة لابد من الاشارة الى إن تركيا شهدت و منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في عام ٢٠٠٢،زيادة في الحضور الدولي للعديد من من القضايا المحورية في بيئتها الاقليمية، والدولية بمستوياه الاوربي والاطلسي .اوربياً نجد إن تركيا وعبر تاريخها الطويل العثماني والكمالي اوربا حاضرة في ذهن صانع قرارها .وان كانت معاهدة سيفر عام ١٩٢١ قد فرضت عليها مغادرة اوربا ماعدا جزء بسيط من اسطنبول الا ان رؤية حزب العدالة والتنمية تتضمن ضرورة العودة الاوربية .وهنا لابد من الاشارة الى حقيقة تفرضها الجغرافية السياسية وهي: تركيا تنشط في محيط جغرافي اوربي مبغض لها بسبب الارث العثماني المروع حيال هذه الدول ،اما روسيا فقد كانت ولازالت تركيا بالنسبة لها دولة تتمنى تقسيمها لتحكم مضيقي البسفور والدردنيل وتصل المياه الدافئة بأمان بعيداً عن الضغط الدولي المقيد لها في هذه المضايق الاطلسية بحكم كون تركيا عضو في الناتو ،وهذا يمثل نقطة اختناق بالاستراتيجية الروسية لم يغب عن صانع القرار القيصري والسوفيتي والاتحادي،[١٥] فضلا عن قضية اخرى تثيرها تركيا وهي مشكلة اللغة والاعنصر التركي في اسيا الوسطى.هذا الرفض الاوربي دفع بحكومة اردوغان اعتماد دور دولي مشابه للشريك الاقتصادي الاكثر اهمية لتركيا وهي المانيا التي تعاني ايضا من حساسية الدول

الاوربية لاي دور الماني سياسي في اوربا بسبب الارث الالماني حيال هذه الدول لذا حازت المانيا المقبولية الاوربية عبر الدخول للاتحاد الاوربي والنهوض بأدائه الاقتصادي من خلال الدعم فرنسي اذا ان الاخيرة لاتمتلك القدرات الاقتصادية الالمانية غير انها تحضى بمقبولية اوربية. وهو ما تحاول تركيا محاكاته عبر اقتصاد ال ١٧ عالمياً حيث تمتلك شراكة مع المانيا وان كانت ذات طابع اقتصادي الا انها لاتخلو من بعد استراتيجي فكلا الدولتين اعضاء في الناتو وكلا الدولتين يمتلكان ارث من العلاقات السياسية الجيدة التي لم يحكمها العداء عبر مراحل تطورها ما خلا التنافس مع امبراطورية النمسا والمجر مع الدولة العثمانية حول السيطرة على البلقان ،وهناك هدف مزدوج للطرفين الا وهو: ان الالمان ينظرون الى تركيا بأنها بوابتهم للمشرق الذي هو الاخر لايمتلك ارث سياسي مبني على العداء مع المانيا خاصة وان العرب في الحرب العالمية الاولى جعلوا من ملك المانيا مسلما واسموه الحاج غليوم (غليوم الثاني ملك بروسيا وامبراطور المانيا من ١٨٨٨– ١٩١٨)، تعبيرا عن دعمهم للموقف الالماني ضد دول الوفاق.اما ايران فهي الاخرى شريك تجاري مهم لالمانيا ولعبت المانيا دور مهم في توفيق وجهات النظر الدولية حول الملف النووي لايران. بمعنى ان تركيا تحاول لعب دورها الدولي عبر صنع مرتكزات لاتتمثل بالمرتكزات المادية بقدر كونها مرتكزات سياسية محكومة بفلسفة حزب العدالة والتنمية البراغماتية وهي: تصنع لنفسها حليف تدخل عبره الى اوربا وتوجد لنفسها ايضاً اهمية استراتيجية يصل من خلالها حليفها الى الشرق في بيئة مستعدة للتفاعل معه اي ان البعد الدولي الاوربي لتركيا سيكون عرابه المانيا شرط ان تنجح تركيا بفتح المشرق عبر صنع مقبولية مجتمعية فيه تمكنها ان تكون عراباً لالمانيا.وهنا يمكن ان يصح وصف الدور التركي العالمي بأنها تتطلع نحو الاتحاد الأوربي والسعي إلى الانضمام اليه ، وانفتاح تركيا على الجوار الاقليمي من وسط اسيا إلى شرق المتوسط ومنطقة الخليج،

١– البعد الاطلسي للدور التركي

اجمالاً هذا الدور يتركز في جانب واحد وهو كيف سيكون دور الاطلسي مع تركيا بعبارة اكثر دقة مالذي سيقدمه الاطلسي لتركيا حتى تستمر في التحالف معه مستقبلاً ؟ الاجابة عن هذا السؤال تأتي في سياق الاهمية التي تمثلها تركيا للولايات المتحدة . فهي تحضى بأهمية فائقة في السياسة الخارجية الأمريكية، وبدء هذا التوجه من الولايات تجاه تركيا بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا لا يعني لم تكن هناك علاقات بين البلدين قبل هذه الحقبة، لكن بلغ ذروت العلاقات والتحالف بين البلدين خلال الحرب الباردة، اذ عدت الولايات المتحدة الأمريكية تركيا من أهم دول منطقة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية في تلك الحقبة لما تتميز به من مميزات خاصة أهمها:[١٦]

١– القرب الجغرافي لتركيا من منابع النفط الغنية في الشرق الاوسط .

٢– الحدود المشتركة مع روسيا الاتحادية والسيطرة على المضايق التي تحتل اهمية كبيرة في اولويات الاستراتيجية الروسية.

٣– يمكن لتركيا ان تلعب دور الموازن الاقليمي المسلم للحد من النفوذ الايراني خاصة وان هناك تنافس بين الدولتين لبسط النفوذ في منطقة الشرق الاوسط وكلا الدولتين من الدول الاقليمية الكبرى.

٤– لم تزل تركيا اكثر الدول القريبة من (سرائيل) وقادرة على التقارب معها.

٥– إن حقبة جديدة في العلاقات التركية –الإيرانية بدأت، وعبر عن رفضه للضغوط الأمريكية التي تهدف إلى عزل إيران اذ قال "إن تركيا وإيران بلدان شقيقان ومسلمان يجب إن تتطور العلاقات بينهما في جميع المجالات".

وبعد عام ٢٠٠١، حصل متغيرين أساسين، قد لعبا دوراً اساسياً في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، أولهما هو فوز حزب العدالة والتنمية الإسلامي في الانتخابات التشريعية التي جرت عام (٢٠٠٢)، وثانيهما قرار الولايات المتحدة بغزو العراق في اذار ٢٠٠٣، فقد رفض البرلمان التركي بالوقوف بجانب الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد العراق .

واهمية هذين المتغيرين تبرز عبر الدور التركي الذي لعبته في علاقتها بالولايات المتحدة، التي شهدت نوعاً من التوتر على أثر رفض تركيا المشاركة في الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، ومع ذلك كلا الطرفين كان حريصاً على إن لا يؤثر ذلك في الشراكة الستراتيجية بينهما الامر الذي دفع الحكومة التركية إن تقرر فيما بعد سبعة أشهر من احتلال العراق ارسال قوات تركية للمشاركة في الحرب يصل تعدادها حوالي ١٠ ألاف جندي، والسماح لقوات الأمريكية بأستخدام اراضيها كنقطة انطلاق.(١٧)

كما تنظر تركيا للعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بإنها مهمة لكون الاخيرة هي الداعم والمساند لأهداف تركيا الخارجية ما لم تقاطع تلك الاهداف مصالح الولايات المتحدة ، لاسيما وإن تركيا تسعى للانضمام للاتحاد الأوربي، اذ تدعم الولايات المتحدة الأمريكية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، ليس فقط بسبب إن تركيا حليف مهم واستراتيجي لها،وإنما ايضاً بهدف أولاً: بناء جسر قوي بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية، وثانياً: محأولة احداث توازن استراتيجي داخل الاتحاد الأوربي بين القوى التقليدية مثل فرنسا والمانيا وايطاليا والقوى الجديدة الاقرب للحليف الأمريكي مثل تركيا وبعض دول أوربا الشرقية مثل بولند.

وفق هذا الفهم تركيا سوف تكون منطقة توازن بين النفوذ الاوربي خاصة اذا نجحت بأدارة علاقته مع المانيا على حساب الولايات المتحدة وهذا ما تطمح له تركيا التي دائما ما ترسل رسائل تطمين للولايات المتحدة عبر التقارب مع اسرائيل، حتى تغطي انكشافها على المانيا بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة .وتبقي باب الشرق مفتوح للولايات المتحدة واسرائيل عبر مقبوليتها الاسلامية حيال دول الشرق الاوسط.

وقد اشار رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان معبراً عن رؤيته للدور التركي العالمي بالقول إن علاقاتنا تقوم على القيم السياسية المشتركة والشراكة الاستراتيجية مع حلفائنا. وهذا يوضح لنا جزء من الهدف التركي على الصعيد التركي وهو الهدف الذي من اجله حملت قوى التغيير السياسي من داخل تركيا حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم اي أعادة تفعيل الدور التركي في السياسة الاقليمية من ناحية وفي السياسة

الدولية من ناحية اخرى، وعلى هذا الاساس وقعت تركيا وثيقة تعاون مع الولايات المتحدة حيث تتحدث الوثيقة عن ادوار مشتركة ورؤى متقاربة بين تركيا والولايات المتحدة واستمرار العلاقة بين البلدين حتى بعد فوز الرئيس الأمريكي باراك أوباما عام ٢٠٠٨، الذي نهجه لم يختلف عن نهج الادارة الأمريكية السابقة في بناء علاقات قوية مع تركيا اذ اعلن البيت الابيض إن الرئيس الأمريكي أوباما :عرب عن رغبته تقوية الروابط والعلاقة مع تركيا. ولاسيما إن أول زيارة يقوم بها الرئيس الأمريكي أوباما بعد فوزه في الرئاسة الأمريكية إلى بلد مسلم كانت لتركيا، وثاني زيارة بلد خارجية بعد كندا وهذا ما يدل على أهمية تركيا في السياسة الخارجية الأمريكية، كما إن تركيا مهمة استراتيجياً بحكم أهميتها الجيويوليتكية لإنها محاطة بثلاثة بحار وتشكل جسر طبيعي يربط أهم قارتين وهما أسيا وأوربا وتقع على تقاطع بين أوربا ومصادر الطاقة الغنية والشرق الأوسط وحوض بحر قزوين ولها مضايق البسفور والدردنيل تربط البحر الاسود بالبحر المتوسط، وهذا الموقع يجعل الولايات المتحدة تعول على تركيا، لاهداف استراتيجية، فمصالح الولايات المتحدة في اسيا الوسطى والخليج العربي تتطلب وجوداً عسكرياً وحليفاً مباشر في السيطرة على قوس النفط الكبير الممتد من اسيا الوسطى وبحر قزوين وحتى الخليج، واحكام السيطرة على إيران حتى يتم التعامل معها، اذ يمكن لتركيا إن تشكل تكتل من الدول ضد إيران ولصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق ضد طموحات إيران الاقليمية .لاسيما إن تركيا عضو في حلف شمال الاطلسي ، وهي صديق لدولة إسرائيل، ويحكمها نظام علماني بحزب اسلامي. إن وجود تركيا بالمواصفات أعلاه يعطي للولايات المتحدة فرص كبيرة للإفادة من حركتها في محيطها الاقليمي الواسع الذي يغطي جزءاً مهماً من الشرق الأوسط، وبناء علاقات سياسية معها يعزز هذه الاهمية علاقات اقتصادية بين البلدين، فتعد الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا بعد المانيا، بحجم صادرات بلغ (٥,٧) مليار دولار وواردات بلغت (٥,٤) مليار دولار عام (٢٠٠٨) لذلك يرى البعض بإن الازدهار الاقتصادي المتنامي لتركيا بعد عام (٢٠٠٣)، جاء نتيجة لأرتباط تركيا بالاقتصاد العالمي فبلغت

المساعدات الأمريكية المقدمة لتركيا في عام (٢٠٠٩) نحو (١٥) مليون دولار. وادراك تركيا لاهميتها جعلها تناور بين اوربا وامريكا لتحقيق هدفها الدولي بالعودة كقوة كبرى على الصعيد الدولي وهذا الهدف الاستراتيجي وفق التحليل السابق فأن السياسات الاساس التس ستعتمد في تحقيقه هي السياسات الاقتصادية وان اخذ البعد السياسي مجالاً مهماً غير ان هذا البعد يبقى يقترن بالمرتكزات المرتبطة بتطبيق السياسات وهي صنع القبول المجتمعي في اوربا عبر بوابة الاتحاد الاوربي.

ثالثا: الدور الاقليمي

تدرك الادارة التركية حقيقة تداخل الادوار التي تسعى لتحقيقها على المستوى الخارجي وترابطها بناً على اهمية المناطق وحلفاؤها

١- البعد الاسرائيلي

تمثل اسرائيل محددا مهما للدور التركي الاقليمي ، لاسيما وأن إسرائيل ترتبط بعلاقات وثيقة مع تركيا، إذ اعترفت تركيا بإسرائيل عام ١٩٤٨، الا إن الرأي العام الداخلي والظروف الاقليمية لم يسمحان بتوثيق العلاقات التركية الإسرائيلية في تلك الحقبة إلا أنه مع نهاية الحرب الباردة وتفكيك الاتحاد السوفيتي، واندلا ع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وانطلاق محادثات السلام العربية – الإسرائيلية في مدريد خريف ذات العام، واتفاق أوسلو ١٩٩٣،فبدت الظروف مؤاتية لكسر الجمود في علاقات تركيا مع إسرائيل وعلى أثر هذه المتغيرات أعلنت تركيا نهاية عام ١٩٩١، عن رفع التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل إلى مستوى السفراء بعد إن كان بمستوى سكرتير ثان خلال حقبة الثمانينيات من القرن الماضي وعبرت الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين الإسرائيليين والاتراك في تلك الحقبة عن بداية مرحلة جديدة في العلاقات مع البلدين، ففي عام ١٩٩٤، زار الرئيس الإسرائيلي السابق كيزرا وايزمن تركيا مصطحباً فريق عمل مؤلف من خبراء اقتصاديين مهتمين بشؤون المياه وخبراء أمنيين، وفي العام ١٩٩٤ زارت رئيسة الوزراء التركية السابقة تانسوتشيلر إسرائيل وكانت رئيسة الوزراء الوحيدة في العالم التي اطلقت على الاراضي المحتلة اسم (الأرض الموعودة)،إذ مثلت هذه

الزيارات تطوراً نوعياً في العلاقات بين الجانبين، وتم خلالها التوقيع على عدة (اتفاقيات للتعاون الاستراتيجي)بين البلدين، تضمنت نقاط تفاهم منها:

١– التعاون في المسائل الاقليمية والدولية من اجل الاستمرار في عملية (السلام في الشرق الاوسط).

٢–التعاون في قضايا التقنيات العسكرية بين البلدين.

٣– التوقيع على برامج تبادل ثقافي وتربوي.

٤– التوقيع على اتفاقيات تتعلق بتسهيل حركة التبادل التجاري والاستثمار.

اما عن اهداف اسرائيل من علاقتها مع تركيا فحتى نستطيع الوقوف على طبيعتها نحتاج ان نثبت الحقيقة التالية: ان العلاقات الدولية لاسرائيل مرت بمرحلتين مختلفتين من التطور، الاولى سبقت مسيرة التطبيع مع المنطقة العربية واهم سمات هذه المرحلة هي تحقيق هدف الانتشار الدولي ونزع الاعتراف من اكبر عدد من الدول بوجود اسرائيل كدولة ومن اهم هذه الدول كانت تركيا واسبقها كما اسلفنا .في المرحلة الثانية بدأ التفكير الاستراتيجي لاسرائيل يتجه الى الانتقائية في علاقاته الدولية ومنح الاولوية لانتقائية التطوير في العلاقات للدول التي كانت سباقة للاعتراف بالوجود الاسرائيلي، وتستطيعان تحد من نفوذ اعداء اسرائيل واهمها تركيا .وهنا نستطيع ان نحدد جملة اهدافلاسرائيل من علاقاته مع تركيا:

١–تركيا منبع الفرات حدود اسرائيل (العظمى من النيل الى الفرات)،وهذا النهر يغذي دولتين من اهم ثلاثة دول عربية تحتل اولوية في التفكير الاستراتيجي لاسرائيل وهما سوريا – العراق ضمن محور واحد لاتجزئه اسرائيل.فضلا عن مصر ونيلها الذي يمثل الحد الاخر لدولة اسرائيل.

٢– الادراك الاسرائيلي بأن تركيا تحتاج اليها لتوازن في دورها الدولي بين تمددها بأتجاه اوربا وعدم خروجها من المشروع الاطلسي بقيادة الولايات المتحدة.

٣– تركيا دولة غالبية سكانها من المسلمين بمعنى لايوجد رفض مجتمعي من الدول العربية حيالها، اي ان تركيا من الممكن ان تكون حصان طروادة الذي تنفذ منه اسرائيل

للتطبيع المجتمعي مع الدول العربية وتركيا مدركة لهذا الهدف الاسرائيلي لذا تسعى للاستثماره في اطار دورها الاقليمي.

٤–الابقاء على حليف تستطيع اسرائيل استثمار موقعه الجيوبولتيكيل مواجهت خصومها الرافضين للتطبيع سواء في سوريا او ايران وعبر محورين الاول من سوريا بالتمدد عبر الفرات وما حمله من مقاتلين ينظمون لتنظيم (داعش) الارهابي حيث انسابوا من سوريا عبر الفرات ووصلوا الى العراق ليتمركزوا عى ضفت الفرات، والمحور الاخر اسيا الوسطى والقفقاز حدود ايران الشمالية وهذه منطقة امتداد قومي تركي.ومنطقة ثروات طبيعيى نفط وغاز والتواجد فيها يحقق لاسرائيل هدفين هدف الطاقة فضلا عن تهديد حدود ايران الشمالية.

٥– مواجهة الاسلام الراديكالي الثوري الذي مثلته الثورة الاسلامية في ايران،وهذا قاسم مشترك يجمع تركيا واسرائيل والعديد من دول المنطقة.

وهذه الاهداف الاسرائيلية متكاملة مع ما تسعى اليه تركيا في نطاق دورها الاقليمي وهي:

١–تجنب الاسلام الراديكالي الثوري الذي سيمنح ايران قدم السبق في مد نفوذها على صعيد الشرق الاوسط.

٢–حل القضية الكردية، فلم تسطع تركيا إن تسيطر على الأكراد المطالبين باستقلال الجنوب مع المشكلات السياسية، وتعتقد تركيا إن توقيع اتفاقيات عسكرية من إسرائيل يحقق أهداف الامن الداخلي. فضلاً عن استثمار تجربة اسرائيل في احتواء عرب ١٩٨٤ عبر الدمج الاقتصادي. خاصة وان نظرة تركيا الى اسرائيل بأنها كارتل استثماري ينظر الى حوض الغاب على انه الفرصة التي ستوفر لاسرائيل عبر انابيب السلام وتحويل حوض الغاب الى مزرعة كبيرة تغذي الشرق الاوسط بأموال اسرائيلية.

٣– تسعى تركيا من رواء هذا التحالف الى مكان فاعل ومؤثر في النظام الامني للشرق الاوسط ببعده الاطلسي.

٤- الادراك التركي للتفوق التقني الذي تمتلكه اسرائيل خاصة في الجانب العسكري لان حزب العدالة والتنمية يسعى الى تغيير الاستراتيجية العسكرية عبر خفض العدد للقوات العسكرية ورفع جاهزية القوات عبر التقنيات الحديثة ،وبذلك تحقق تركيا هدف سياسي داخلي ايضاً وهو خفض الضغط العسكري على الحياة السياسية. خاصة وان اسرائيل لاتقرن بيع هذه التقنيات بشروط حقوق الانسان والاعتراف بمجازر الارمن التي يطالب بها الاتحاد الاوربي.

٥- التعاون لمواجهة نتاجات الملف النووي الايراني التي من شأنها تغير موازين القوى التقليدية في المنطقة ،لهذا نجد هناك هدف استراتيجي مشترك يجمع الدورين التركي والاسرائيلي على المستوى الاقليمي وقامت إسرائيل بنشاط فعال في المجالين العسكري والأمني ضد إيران عبر شبكات التجسس، من المحطات القريبة من الحدود التركية –الإيرانية والتي إنشأت بمقتضى اتفاق أمني عقد مع تركيا وتقوم إسرائيل بتدريبات افتراضية جوية لضرب أهداف تقع في العمق الإيراني، ولا سيما موقع المنشآت النووية، وتشترك بتدريبات مع القوات الأمريكية في هذا المجال، وتدعم إسرائيل المعارضة الإيرانية.

٢- بعد اسيا الوسطى

تحتل اسيا الوسطى اهمية في تفكير صانع القرار التركي ،حيث يعتبرها الاتراك امتدادهم القومي الذي انتزع بالقوة بان المد السوفيتي الذي ساعدهم بالتحول الى جمهوريات ذات كيان مستقل، وذلك عقب تفكيكه .الذي رأت فيه تركيا فرصة لاعادة مد نفوذه حيال هذه الدول خاصة وان القومية الاكبر في هذه الجمهوريات هي القومية التركية، واللغة السائدة في اغلب هذه الدول هي اللغة التركية، وزاد من اهمية هذه الجمهوريات لدى صانع القرار التركي هو حجم الاحتياطي النفطي والغازي في هذه الجمهوريات. اضف الى ذلك ان تركيا تحاول الموازنة بين المحيط اليوناني والقبرصي المعادي لها وبين دول ترى فيها امتداد قومي وعمق استراتيجي تضغط عبره على حدود روسيا وايران. يكمل هذه الاهمية الرغبة الاسرائيلية بالتواجد في هذه الجمهوريات حيث

ترى تركيا هذا الوجود يأخذ بعداً امنياً يكفل حماية تواجده من اي ضغوط روسية بسبب السلوك السياسي التركي حيال هذه الجمهوريات، وكذلك الضغط على ايران عبر التحالف مع عدوها الاستراتيجي كم اشرنا سابقاً. فضلاً عن البعد الاقتصادي الذي من الممكن ان يضمن لتركيا تدفق الغاز والنفط من هذه الدول الامر الذي يمنح تركيا قدرة تفاوضية مع ايران والعراق الذين تعتمد عليهما تركيا بضمان امدادات النفط والغاز. حيث اتفقت تركيا وإسرائيل عام ٢٠٠٧، بصورة مبدئية على بناء شبكة إنابيب تربط البحر الاسود بالبحر الاحمر، وخط الانابيب هذا يمتد تحت مياه البحار لنقل الغاز والنفط من روسيا واذربيجان إلى إسرائيل عبر تركيا وقد بدا التخطيط لتنفيذ المشروع أبان الزيارة التي قام بها في ٢٦ نيسان عام ٢٠٠٩، رئيس شركة غاز بدوم أليكس ميللر، للعاصمة التركية انقرة، اثناء لقائه مع وزير الطاقة السابق (حلمي جولر) بحث الطرفان إمكان توسيع خط إنابيب الغاز الذي يربط روسيا بتركيا. اي ان تركيا تحاول ان ترسم لها دوراً اقليمياً يعيد التمدد الاقليمي العثماني ويمنحها تفوق اقتصادي عبر الاعتماد على الحلفاء، واهمهم اسرائيل والولايات المتحدة خاصة وان الولايات المتحدة بدأت اهتماما مبكرا بهذه المنطقة بعد تفكيك الاتحاد السوفيتي لمواجهة احتمال قيام نظم سياسية على غرار النموذج الإيراني،فضلا عن حجم المارد النفطية المكتشفة ، والتي تقدر بأكثر من ٤ مليار برميل من النفط، وتوالي زيارات المسؤولين لهذه الدول، خصوصًا أذربيجان منذ عام ١٩٩٩لإقامة قواعد عسكرية على أراضيها كتمهيد للانضمامها لحلف شمال الاطلسي، بينما سعت أوزبكستان وقازاغستان، وقرغيزيا إلى تسويق أنفسهم كدعامة إستراتيجية للوجود الأمريكي الذي تحاول تركيا وبالاتفاق مع اسرائيل ان تكون عراباً له بحكم الانتشر القومي في هذه الدول. وسعت تركيا في هذا الجانب الى الحصول على دعم الولايات المتحدة بقضية تنفيذ مشروع طريق الحرير الجديد، والذي يمر بعدد من دول آسيا الوسطى المستهدفة؛ لأن تكون دول علمانية ومستقرة على غرار النموذج التركي تتحالف مع المصالح الغربية، بحيث تكون للولايات المتحدة إمكانية التوازن، مع كل من: روسيا، وإيران، والصين، ولتحد من

طموحات تلك القوى هناك، أضف إلى ذلك هدف آخر جد كبير. وهو احتواء نفوذ إيران وتعزيز قوة تركيا كأنموذج غربي علماني ، كما تعتبر الولايات المتحدة أن نطاق دول آسيا الوسطى تمثل منطقة غير مستقرة تعج بالصراعات، مما يوفر الأجواء الملائمة لتهريب الأسلحة لما يُسمى الدول المارقة كإيران وكوريا الشمالية، وهي دول تعارض انفراد هيمنة الولايات المتحدة في العالم. وتستطيع تركيا ان تهرب المقاتلين والاسلحة للاطراف المعارضة لهذه الدول.

وهذا يسجل على الدور التركي وهو ان استراتيجيتها لازالت تعمل في طور الوكيل لانها غير مستعدة في الفترة الحالية ممارسة دور اصيل وتكتفي بدور الوكيل. لانها تحاول حيازة المقبولية لتنتقل الى دور اللاصيل بمعنى تحاول ان تنقل ما تحقق لها من بناء تيار سياسي يوائم بين العلمانية والاسلامية ويوصف بالبراغماتية على الصعيد الداخلي لتصنع بيئة اقليمية مشابهة تتقبل تركيا بثوب الاسلاموية بصيغتها المباركة من قبل الغرب.

مما تقدم يمكن التوصل الى استنتاج مهم وهو ان الدور التركي في المنطقة لا زال في طور الوكالة ولم يصل الى مستوى الاصالة في تحديد الاهداف وتبني المسار لتحقيق الاهداف المرسومة ،وهذا ما يجعل تركيا مدفوعة بتوجه وهو صناعة مقبولية مجتمعية مشابهة لتلك التي تحوزها ايران لتنتقل تركيا من دور الوكيل الاقليمي الكبير الى صاحبة الدور الاقليمي الاصيل وهو هدف التخطيط الاستراتيجي الذي يحاول حزب العدالة والتنمية التأسيس له ،وهذا ما يجعل الدور التركي يتطلب التعاون مع وكيل عربي اسلامي يستشعر نفس الخطر ويقترب من مذهبية الاغلبية المجتمعية السائدة في تركيا.وهنا يبرز لنا دور قطر.

٣–العربية السعودية

تمتلك تركيا ميزة مهمة في تخطيط علاقاتها الدولية ضمن استراتيجية متكاملة لكيفية التعامل مع الدول وعبر دراسة وتحليل الادوار السابقة لاحضنى ذلك بوضوح ،وهذا الوضح في الادراك لما تريده تركيا من الاخرين وكيف ستضغط عليهم لتحقيقه يمكن ان يظهر لنا بوضوح اكبر بالتعامل مع العربية السعودية .حيث تدرك تركيا إن المملكة تعاني

من أزمة سياسية نابعة أساسا من مشكلات بنيوية في هيكل السلطة أدت إلى الاحتكار السياسي والديني وانعكست بالسلب على مصالح الشعب الذي لم يكن مساهماً في السلطة (إلا من ناحية صمته) في نتاج ما هو حاصل من فساد وسوء إدارة وتدهور علاقات مع الخارج العربي والدولي وتفاقم المشاكل المحلية وانتقاص من حقوق المواطن المادية والمعنوية. فالمشكلة الأساسية تكمن في الاستبداد السياسي المتصافح مع الاستبداد الديني، والذي أدى في مخرجاته إلى أزمة في العلاقة بين الدولة والمجتمع.

إذ ترى حكومة المملكة في استيفاء النصاب الديني ضرورة أساسية، الأمر الذي فرض على المملكة البروز بصورة حادة ضمن الواقع السياسي العام السائد في الشرق الأوسط، كما فرض عليها استغلال السلام (الديني) بإفراط شديد لحفظ تماسكها الداخلي ودرء الأخطار الخارجية، وإذا كانت أهداف الدين خاضعة لتبادلات سياسية، فقد أسفرت الأهداف السياسية المتبدلة عن تبني الملوك السعودين لسياسات دينية مختلفة طبقا للقوى المنافسة وطبيعة التحديات التي تفرضها على الحكومة، فالمملكة كرست جهودها من اجل إدخال الدين كعنصر رئيس في النزاع السياسي مع خصومها المحليين والخارجيين. غير ان هذا الاستخدام بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ قدم وجها غير مقبول دولياً للاستخدام الديني السعودي، وهنا اصبحت المملكة امام حاجة ضرورية الا وهي كيف تعيد انعاش علاقاتها لتحافظ على استمرارية دورها المركزي سواء على صعيد تحالفها مع الولايات المتحدة او على صعيد المنطقة العربية. وهنا كان الحراك التركي النابع من هذه الحاجة لتقدم نفسها خاصة بعد صعود حزب العدالة والتنمية للحكم في ٢٠٠٢ ،كحليف وبلد يمتلك القدرات ومستعد للتعاون مع السعودية التي لديها ثلاثة اهداف تريد من تركيا تحقيقها:

١– المحافظة على المنظومة الامنية في الخليج من اي تهديد ايراني محتمل.

٢– الابقاء على تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وعدم استبدالها بالعراق خاصة بعد احتلاله عام٢٠٠٣

٣–تقديم السعودية كنموذج اسلامي متحالف مع اكبر نظام ليبرالي في المنطقة وهي تركيا.

بالمقابل تركيا تريد استمرار تدفق النفط وكثرة بدائله والحصول على الزخم المعنوي لدولة تحتظن الحرمين الشريفين، ولديها الاستعداد لتحمل تكاليف الدور التركي في المنطقة ما دامت هذه الدولة عاجزة عن تحقيق ما تستطيع تركيا تحقيقه بسبب امكاناتها وقدراتها التي تسعى عبرها كما قدمنا ان تكون لها ركائز ثابته للدور الذي ترغب ممارسته على الصعيد الاقليمي. غير ان الدور التركي يصطدم بالمؤسسة الدينية السعودية ورايها الحامل لعصبية المذهب الوهابي الحاكم في المملكة، وهذا ما نجحت تركيا بتجاوزه عبر السماح للمقاتلين المتطرفين بالمرور في الاراضي التركية والوصول الى سوريا والعراق .حيث اصبحت تركيا الممر الاكثر استخداماً لرؤوس الاموال والسلاح الذي يتوجه للمقاتلين المتطرفين .وهنا نجح صانع القرار التركي بالحصول على المباركة والتأييد لينتقل الى المرحلة الاخرى من استارتيجيتها لا وهي مرحلة التطبيق للمنافسة على النفوذ في المنطقة بالتعاون مع السعودية. في اضعاف الدول التي تصطدم بوجه المشروع الامني التركي– السعودي. والذي يستند الى توظيف التطرف لتحقيق اهداف هذا المشروع ، وهو يعتمد عدت اعتبارات :

١– هناك ادراك تركيان التطرف الذي يمثله تنظيم (داعش) الارهابياو من سيأتي بعدها يندرج في اطار نظرية المؤامرة المقترنة بتبريرات منطقية ، فهناك رؤية تركية تذهب الى إن الامر عبارة عن لعبة كبيرة يجري بها اعادة ترسيم الحدود واعادة رسم خارطة منطقة الشرق الاوسط وليس ببعيد ما قدمة في وقت سابق الجنرال الامريكي المتقاعد(رالف بيتر) في بداية عام ٢٠٠٦ في مقالته الشهيرة (حدود الدم) والذي اقترح في هذا المقال في ((ان تم تخيل منطقة الشرق الاوسط واسيا تقوم حدودها على اسس عرقية وقبلية ممكن ان يخفف الاحتقان والحروب فيما بين هذه الدول ... وايضاً اشار الى إن منطقة الشرق الاوسط تعاني من مشاكل واختلالات عديدة"... سببها ما يسمى بالحدود المقدسة))[١٨] وهو اقترح خارطة جديدة قسم فيها دول عده منها العراق وسوريا وغيرها

من الدول الاخرى واشار فيها ايضا الى اقامة دولة كردستان الحرة وفق رقعة جغرافيه كبيرة (ينظر خارطة ١).وهنا مكمن التهديد الامريكي بالنسبة الى تركيا، وفي اطار ذلك يعتقد الكثير من المسؤولين الاتراك في ان تركيا ليست مستثناة من استراتيجية اعادة تشكيل منطقة الشرق الاوسط ، وهذا التشكيل يجب ان تكون تركيا طرف ايجابي فيه وليس سلبي ، اي يكون لها دور في رسم ملامح المنطقة الجديدة بما يحفظ مصالحها وامنها القومي.



المصدر:

Raugh cute ,Peters' "Blood borders" map, Armed Forces Journal , October , 2, 2013 , available at : http://www.armedforcesjournal.com/peters-blood-borders-map/

٢–مواجهة الدور الايراني في محاربة التطرف الذي حملته الوهابية وما نتج عنها ، وذلك عبر الحصول على التأيد المجتمعي الذي تحاول الوصول اليه عبر الدعم القطري بدرجة اساس ومن خلال الضغط على العربية السعودية.

٣–سوف تكون تركيا جسر الربط الاستراتيجي بين اسرائيل و العربية السعودية، فهناك ادراكي تركي لاهمية اسرائيل في استراتيجية الولايات المتحدة حيال الشرق الاوسط ، وهذا يضع تركيا اما خيار صعب وهو كيف تستطيع الموائمة بين مقبولية الدور التركي حيال المنطقة العربية من قبل الشعوب العربية، والسعي للمحافظة على التحالف مع اسرائيل حيث وفر لها التحالف مع قطر القدرة على تلافي هذا الاحراج.

ومع دراسة الاعتبارات السالفة الذكر ندخل الى التطبيق العملي للدور التركي الذي تجلت بعض ملامحه في كل من سوريا والعراق، لكن نحتاج ان نفهم البعد التأريخي

للتطور السياسي حتى نعرف حيال من سيتوجه الدور التركي بشكل اكبرهل هي دولة ام مجموعة دول ام فئة مجتمعية ودينية.

خامسا: العراق

حكمت المنطقة العربية عبر تاريخها السياسي الحديث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الحالي سياسة المحاور التي دائما ما كان لها موقف يعمم على المنطقة العربية وهذا المحور يتراوح بين بغداد ودمشق والرياض والقاهرة حيث اخرج محور بغداد الرياض دمشق مصر من الصف العربي وادخلها في عزلة بعد اتفاقية كامب ديفد ١٩٧٧، ثم عاد هذا المحور الى التشكل من جديد ولكن بعضوية بغداد والرياض والقاهرة بعد اخراج دمشق عقب الصراع بين البعثيين في بغداد ودمشق ،وذلك على اثر اندلاع حرب الخليج الاولى عام ١٩٨٠ .إن ما يميز هذه المحاور هو الولايات المتحدة كانت هي اللاعب الذي لم يظهر على الساحة بشكل مباشر الا بقدر تعلق الامر بالكيان الصهيوني فهي من خطط للتسوية بين مصر والكيان الصهيوني ،ورغم تأثر دمشق بهذه التحالفات الا ان الملاحظ هو ادراك دمشق لاهمية التحالف مع ايران للمحافظة على مكانتها الاقليمية كدولة مواجهة مع الكيان الصهيوني عكس العراق الذي تحمل تكلفة حرب اضرت بدولتين جارتين وخسر حليف مهم كان من الممكن ان يكون شريك استرايجي بديل في حالة انقلاب المحور الثلاثي العربي ضده ،وهو ما حصل في عام ١٩٩١ عند تشكيل محور الرياض دمشق القاهرة حيث استمر هذا المحور يؤثر في الشأن العربي حتى عام ٢٠٠٣ ، الا ان هذا الادراك لم يكن حاضرا في ذهن صانع القرار ولا زال غائبا رغم تبدل النظام وشكل السطلة فالعراق لازال دولة في طور تشكيل اغلبية سياسية.خاصة فالعزلة الاقليمية التي ادخلت الولايات المتحدة العراق فيها بعد عام ٢٠٠٣ جعلت صانع القرار يعاني من انعدام البدائل الاقليمية والدولية في التحالف الا من خلال الولايات المتحدة والولايات المتحدة التي ضربة حول العراق طوقا من العزلة العربية لم يبقى الا منفذ واحد وهو البعد الاقليمي وتحديدا ايران. ثم عادة الاحداث تشكيل تفكيك المحور بعد ان اخرجت الولايات المتحدة

دمشق من محور الرياض القاهرة– دمشق تحت ذريعة قمع الانتفاضة المطالبة بالديمقراطية في سوريا .[١٩]والسؤال هنا هل ستعيد الولايات المتحدة تشكيل محور القاهرة الرياض بغداد ، وإذا نجحت بأعادته فكيف ولماذا في هذا الوقت بالتحديد؟ وهل تركيا مدركة ان هناك محور من الممكن ان تشكله الولايات المتحدة وتكون تركيا خارجه؟ الاجابة على هذا السؤال ترتبط بما تمتلكه الولايات المتحدة من بدائل متعددة في استراتيجياتها فهي لازالت تتربع في قمة هرم القدرة الدولي، ولعل ابرز الياتها التي اثبتت انها اخطر تهديد عصف بالنظام الدولي منذ تشكيله الى الوقت الحالي وهو (الارهاب) الذي اصبح المطية التي من خلالها تستطيع الولايات المتحدة ان تغير الخارطة السياسية لاية منطقة بالعالم وابرز دليل هو ما شهدته مصر وسوريا وليبيا والعراق الذي عادت له الولايات المتحدة عبر تهديد الارهاب لتعلن ان قرار انسحابها من العراق كان متسرعا .وكأنها بذلك تنفي عن نفسها قصورها في تنفيذ اتفاقية الاطار الاستراتيجي بينها وبين العراق عام ٢٠٠٨.اما سوريا فقد مثلت المعركة على ارضها صراع ارادات حقيقي بين القوى الاقليمية وبين قوى الارهاب الساعية لتغير خارطة المنطقة عبر تشظيها الى دويلات تحكم بأمرات تحمل مسميات (اسلاموية).و إزاء هذا التشظي في المواقف السياسية تعود لتقدم لنا الولايات المتحدة بوادر مثلث تحالف جديد ينبت من رحم التعصب فكراً جديد كما تريد له الولايات المتحدة وهو الفكر الذي يسمى (اسلام الولايات المتحدة) يضم دول عربية فضلاً عن تركيا لطالما جمعتها تحالفات عادة بالفائدة على كل.والان بوادر تحالف ثلاثي بين العراق –مصر– العربية السعودية. لاح افقه مع التغير الذي شهدته مصر بعودة العسكر الى سدة الحكم ، وابداء استعدادهم لدعم العراق في حربه ضد تنظيم (داعش) الارهابي، ومن ثم خروج السعودية بموقف اكثر ايجابية عبر دعوات رسمية وحتى من رجال دين ينتمون للمؤسسة الدينية في المملكة حول ادانة تنظيم (داعش) الارهابي واعمالها الاجرامية في العراق واستقبال وزير الخارجية العراقية ابراهيم الجعفري والتعهد بفتح السفارة السعودية في

العراق وزيارة رئيس الوزراء العراقي الى العربية السعودية "عادل عبد المهدي ".فهل هذه الاجرأءت تمهيد لتحالف جديد ؟

الاجابة عن هذا السؤال تنطلق اولا من تقيم الوضع في العراق وسوريا، وفهم مالذي تسعى اليه تركيا كأهم وكيل للمشروع الامريكي بعد اسرائيل التي انتقلت الى دور الاصيل. ولا ادل على ذلك من سلوكها الصامت حيال مايجري في المنطقة العربية. والربط بين العراق وسوريا يأتي من كون العدو الذي تواجهه الدولتين واحد. وهذا العدو تنظيم (داعش) الارهابي والقاسم المشترك الاخر ان الانتصارات التي تحققت على هذا العدو غيرت الافتراضات على ارض الواقع ، ودفعت بالولايات المتحدة على اعادة صياغة استراتيجيتها عبر التدخل والتواجد كطرف اساس في معادلة محاربة (داعش).[٢٠] واعتماد تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة لمحاربة تنظيم (داعش) الارهابي والتأسي لمرحلة جديدة من التغير السياسي في الشرق الاوسطي وظف القوة المباشرة تارة ، ونظام العقوبات تارة اخرى في سبيل تحقيق هدف الولايات المتحدة التي تسعى لتأسيس شرق اوسط جديد مبني على ثوابت اقليمية متسقة مع معطيات المشروع تلعب به تركيا دور اساس كدولة غالبية سكانها من المسلمين ، وهي ضمن التحالف الغربي ومطبقة للديمقراطية، غير ان الدور التركي في اطار مشروع الشرق الاوسط يواجه ايران، التي نجحت بأثبات دور اصيل لها على مستوى الشرق الاوسط في حاضرة في الحرب في سوريا ، وكذلك في حرب العراق ضد تنظيم (داعش) الارهابي ، ودعمها للعراق الذي حقق انتصاراته بالاعتماد على قدراته الذاتية وتجربة الحشد الشعبي الناجحة الذي عبر عن الانضباط الكبير الذي ابدته فصائل الحشد من خلال التزامها بتوجيهات المرجعية واحترام السياقات العسكرية عبر التنسيق مع القيادات العسكرية الرسمية، ان دور الحشد الشعبي ترتبط بمتغيرين:

الاول:زخم الاندفاع المعنوي الكبير وجاهزية الجيدة فضلا عن مهارات قتالية جيدة حققت انتصارات مهمة الثاني: الامتداد المذهبي لهذا الحشد وهو من فصائل تنهل من

نفس المشرب الفكري الثوري للمذهب الجعفري بمعنى فكرة التواصل الاقليمي المذهبية حاضرة في اذهان صانع القرار الامريكي والتركي على حد سواء كما قدمنا.

الثاني ان صورة الحشد جيدة لدى اذهان الشعب العراقي، ان متطوعي هذا الحشد غير راغبين بسلطة بل على العكس يسعون لتحقيق هدف انساني.

وبقدر علاقة الموضوع بتركيا فان تركيا بحاجة الى تطوير اليات التعامل مع العراق خاصة على الجانب الامني حتى تكون اكثر مقبولية على المستوى الشعبي، والرسمي كذلك لان تركيا في علاقاتها مع العراق تواجه التحدي الامني والاقتصادي المرتبط بحصة العراق المائية فضلا عن التبادل التجاري. غير ان تركيا تهتم بهذه المتغيرات في نطاق ادراكها لمشروع الشرق الاوسط

الذي يعبر في جوهره عن فضاء سياسي انكلوسكسوني التأسيس ومرتكز على وكلاء اقليمين تتبدل ادوارهم في اطار استراتيجيات متكاملة عبر دول تحيط بالهلال الخصيب الممتد من جنوب ايران بأتجاه سوريا والعراق وهذه الدول تحد هذا الهلال وهي : تركيا – الاردن–اسرائيل. ان المفارقة في حجم المشروع واليات تنفيذه اذ ان الولايات المتحدة وحلفائها تخطط لشرق اوسط يمول عالميا من وارادات مبيعات النفط في هذه الدول. وهذا يناسب الدور التركي فهي غير مستعدة للخسارة وتحقق اهدافها عبر الشراكة التجارية التي اضحت وسيلة لتحقيق الهدف السياسي وهي في الوقت نفسه غاية بحد ذاتها فبرنامج النفط مقابل المياه يبقى هدف تركيا الذي لاتحيد عنه .وهذا يفسر لنا دعم تركيا تركيا لاقليم كردستان فأذا حازت كردستان كركوك وامتلكت نفطها يصبح التعاون معها اسهل من التعاون مع دولة اتحادية كبيرة، حيث ستكون تركيا امام اقليم ملزم بالتصدير بالتالي ستكون تركيا ركيزة التحالف لمشروع الشرق الاوسط وهي اي تركيا في هذا تحقق هدف مزدوج تركي وهو الانتشار، ودورها في اطار الشرق الاوسط وهو الدور الذي يبقيها في دائرة الاحداث حليف الطرف الفائز مثل ما اراد لها اتاتورك. لكن يبقى السؤال ماذا عن اكراد تركيا؟ ان المتتبع لسلوك حزب العدالة يجد انه يميل الى استخدام الوسائل المالية لحل المشاكل العالقة ،وهذا ما فعله مع اكراد

تركيا فقد نجح بأدماج الاكراد في اطار شراكة اقتصادية،فهناك خشية تركية من إن تفضي الازمة السورية لأعوام عدة وخشية انقسام سوريا إلى (كانتونات) متعددة مما ينذر بتحول المنطقة الكردية السورية إلى دويلة مستقلة أو على الأقل يعطي لمقاتلي حزب (العمال الكردستاني) التركي فرصة لتجميع صفوفهم وتوحيد جهودهم حول قضية مركزية جديدة تتمثل في الدفاع عن القومية الكردية من خطر تنظيم (داعش) الارهابي إذا ما تُركوا وحدهم في مواجهتها خصوصاً وأن تركيا لها من حزب العمال الكردستاني الذين وصفهم اردوغان ذات مرة " بأنهم لا يفرقون عن مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق والشام ومن الخطأ أن نعتبرهم مختلفين عن بعض" ، وتأثير هذا العامل واضح في السياسة التركية " أن تركيا تحاول إدارة استجابتها ضد داعشمن خلال العمل على عدم منح الأكراد الفرصة للتحول إلى قوة عسكرية أو بناء وحدة سياسية صلبة ". اي ان ما تسعى له تركيا هو التأسيس لانماط تحالفات دائمة ترتكز على الجوار الاقليمي ، ويتحمل تكلفتها حلفاء تركيا.

سادسا: الخاتمة

بعد البحث في الدور التركي ، والثوابت التي اعتمدتها تركيا في ممارسة دورها الاقليمي والدولي يمكن التوصل الى جملة استنتاجات تعتمدها تركيا للتأسيس علاقاتها الدوليةفهي:

١–تركيا تؤمن بالشراكة الاقتصادية والدليل على ذلك مشروع تزويد تركيا بالغاز الايراني.

٢–الاسراع بتطبيق برنامج النفط مقابل المياه وهذا البعد يربط كل من العراق وسوريا.

٣–فتح باب الحوار والتفاوض حول مستقبل النفوذ في العراق وصنع موازنة شاملة للنفوذ في كل من العراق وسوريا.

٤–الانتقال الى مرحلة بناء الركائز السياسية ذات الطابع الدائم مع الولايات المتحدة والقوى الدولية وتحديدا المانيا.

٥–موازنة النفوذ الامريكي بأخر اقتصادي اوربي خاصة وان المانيا لديها الاستعداد لاداء هذا الدور كما قدمنا.

٦- الانفتاح على التفاوض مع روسيا و ايران فهذا يعد من اهم محاور الدور التركي المستقبلي.

Strategic dimensions of the Turkish role in the map of international and regional forces balances

Dr. yusra Mahdi salih

It is necessary to examine the nature of the Turkish position and what Turkey seeks to achieve at the international, regional and Iraqi levels. Or is this external role an expression of foreign policy and has not yet reached the level of maturity that reaches the stage of strategy? The answer to this question is the essence of research in the Turkish role. The answer to this question requires the realization of the elements and pillars that guarantee Turkey's continuity and survival. Continuity is a cornerstone of the strategy. The continuity of the role and its interaction with the event and the ability to employ multiple alternatives are what qualify the state to describe its politics. The external strategy has evolved into. In order to answer this question, we need to examine the elements and pillars that guarantee its steadfastness and survival

الهوامش والمصادر

١) طارق عبدالجليل – دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة دراسة في الفكر والممارسة ، القاهرة ٢٠٠١م . ص ص ١٣٠-١٣٤م .

[٢])(طارق عبدالجليل ، في مجموعة باحثين ،تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج . مصدر سابق ص ٧٥.

([٣])نفس المصدر السابق ص٧٦.

[٤])(السعيد حبيب ; في مجموعة باحثين ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج .ط١،الدار العربية للعلوم ناشرون . بيروت .١٤٣١هجرية – ٢٠١٠م ص ١١٢ .

[٥])(عبدالحليم عزالي – الاسلاميون الجدد – العلمانية الاصولية في تركيا . ظلال الثورة الصامتة – مكتبة الشرق الدولية – القاهرة ،منتدى سور الازبكية ١٤٢٨هجرية – اغسطس اب ٢٠٠٧م .ص ٩

[٦])(السعيد حبيب ; في مجموعة باحثين ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج .ط١،الدار العربية للعلوم ناشرون . بيروت .١٤٣١هجرية – ٢٠١٠م ص ١١٩ .

[٧])(جلال عبدالله معوض ، صناعة القرار في تركيا ، والعلاقات العربية التركية . مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ١٩٩٨م.ص ٢٨

([٨])حسين بسلي و عمر اوزباي ، رجب طيب اردوغان ، قصة زعيم .ط١ – الدار العربية للعلوم ناشرون .بيروت .١٤٣٢هـ – ٢٠١٢م . ص ٣٩٤ .

[٩])(طارق عبدالجليل – دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة دراسة في الفكر والممارسة،ص١٢٥.

([١٠]) السعيد حبيب : في مجموعة باحثين ،مصدر سبق ذكره ،ص ١٣٤.

[١١])(انظر حسين بسلي وعمر اوزباي.رجب طيب اردوغان .قصة زعيم ، الدار العربية للعلوم ناشرون – بيروت . ١٤٣١ – ٢٠١٠م . ص ص.٢٧–٤٤.

[١٢])(السعيد حبيب : مصدر سبق ذكره ، ص١٢٠.

[١٣])(مصدر سبق ذكره ، ص٤٧.حسين بسلي وعمر اوزباي. رجب طيب اردوغان .قصة زعيم ،

[١٤])(عمرو الشوبكي – في مجموعة باحثين ، الاسلامية التركية من الرفاه الى العدالة والتنمية ط٢ مركز المسبار للدراسات والبحوث ، دبي الامارات العربية المتحدة ، ٢٠١١م .ص ٩٠

([١٥])مجموعة باحثين: العلاقات التركية الروسية، دراسة في الصراع والتعاون، زهران للنشر، عمان، ٢١١،ص١١٢.

[١٦])(نفس المصدر السابق، ص ١٦٥.

[١٧])(جليل عمر علي، السياسة الخارجية التركية، حيال الشرق الاوسط، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠١١.ص٨٥.

[١٨])(بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الامريكية تجاه ايران، بعد احداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت ،٢٠١٢، ص ١١٢.

([١٩]) راجع كل من :

١. العلاقات العراقية – التركية، الواقع والمستقبل، دار زهران، عمان، ٢٠١٠ ، ص ١٤٣.

٢. باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الامم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠ – ٢٠٠٥) دراسة توثيقية وتحليلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص١١٩.

٣. بتول هليل جبير الموسوي، السياسة التركية تجاه منطقة الخليج العربي، منذ عام ١٩٩١...وأفاقها المستقبلية، مركز دراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٠، ص ٧٥.

[٢٠])(انظر كل من :

١. احمد نوري النعيمي تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.

٢. السياسة الخارجية الايرانية ١٩٧٩ – ٢٠١١، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.

٣. العلاقات التركية الروسية، دراسة في الصراع والتعاون، زهران للنشر، عمان، ٢٠١١.

٤. العلاقات العراقية – التركية، الواقع والمستقبل، دار زهران، عمان، ٢٠١٠.